مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: واقع الدراسات الاورومتوسطية في الجامعات العراقية (دراسة حالة كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد)
اسم الكاتب: أ.د. غانم محمد صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/69
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

واقع الدراسات الاوروـمتوسطية في الجامعات العراقية
"دراسة حالة كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد"[*]

الاستاذ الدكتور
غانم محمد صالح[**]

(١)

بتجاوزنا لمدى الاهمية التي احتلها البحر الابيض المتوسط خلال العصور القديمة والوسطى والحديثة[١] الى تحديدها في الفترة المعاصرة فانه يمكن القول، ابتداءاً، ان هذا المسطح المائي مثل، قديماً، مرحلة من مراحل التطور الحضاري الانساني عرفت باسم المرحلة المتوسطية حيث نشأت على سواحله حضارات الفينيقيين، التي استطاعت ان تزرع العمران على ساحل افريقيا الشمالي، والكريتيين والاغريق، أي ان حركة الانتقال بهذه الحضارات كانت تتخذ مساراً من الشرق الى الغرب ليستقر بها المطاف في الركن الجنوبي الغربي من القارة الاوروبية، حيث ظهرت الحضارة الاسبانية التي كانت بمثابة نهاية المطاف بالنسبة لهذه المرحلة[٢]. ولم يحدث، بعد ذلك، ان فقدت هذه المنطقة وضعها كبوتقة هائلة للتفاعل، الثقافي والحضاري، الذي تغذيه روافد حضارية رئيسية هي جنوب اوروبا والشرق الاوسط وشبه جزيرة البلقان وشمال افريقيا فضلاً عن احتكاكها الذي لم ينقطع بحضارات العالم الواسع من حولها، ولهذا السبب اسماها المؤرخون بوتقة الحضارات الانسانية[٣].

ويمكن اضافة مجموعة من الخصائص الاخرى، لهذه المنطقة تتوزع بين الجوانب الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية: جغرافياً فالبحر المتوسط تقع على شواطئه دول عربية واخرى اوروبية وثالثة اسيوية، اضافة الى العديد من الجزر. ويتجاوز هذا الجانب الى التكوين الجيوبولتيكي فان الصورة ستبدو اعم واكبر، اذ سيشمل هذا البحر (المتوسط) وحدات سياسية اخرى لا تمتلك سواحل متوسطية. فالعراق، مثلاً، يبدو دولة (غير متوسطية) كن توجهاته، مع ذلك، ظلت، ولازالت، تسير باتجاه الغرب لان سير خطوط أنابيبه النفطية باتجاه المنافذ

---

[*] في الاصل ورقة قدمت الى مؤتمر الدراسات الاورو-متوسطية في الجامعات العربية، المنعقد في القاهرة في الفترة ٢٩-٣٠ مايس ٢٠٠٦.

[**] استاذ في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المتوسطية سواء مــن جهــة حــدوده الغربية او حدوده الشمالية[٤]. ومثل هذا الوضع ينطبق على الاردن وموريتانيا والبرتغال ايضاً.

وفي الجانب الاستراتيجي تكمن اهمية البحر المتوسط من ان دوره كان اكبر، تاريخياً، من أية مســاحة مائيــة اخرى من الحجم ذاته: فهــو يســيطر على الطرف الجنوبي (الميمنة) لحلف الناتو مما يدرجه في اطــار الصــراع الدولي في اوروبا الوسطى. وبمــا ان مياهه تلامس شواطئ بلــدان كثيــرة فلابد ان يكون لهذه البلــدان مصــلحة مباشرة في استقراره وأمنــه. كمــا ان سلوك هذا البحر يؤدي، عبر مضــايق البسفور، الى البحر الاسود وما يحتوي من موانئ روســية، والــى المحــيط الاطلسي ومنه الى شــواطئ اوروبــا الغربية وافريقيــة الغربيــة، والقــارة الامريكية، عبر مضيق جبل طــارق، والى البحر الاحمر والقرن الافريقــي ومنه الى المحــيط الهنــدي والخلــيج العربي عبر قناة السويس. لهذا نــراه يصبح (فيما يخص المنطقة العربيــة) مسرحاً لصراعات رئيسية ثلاثة هــي: الصراع العربي-الاسرائيلي، والتنافس السوفيتي-الامريكي، وصراع القــوى العظمى والدول العربية[٥]، ومــن ثــم يعتبر مفترق الطرق الدولية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وصــلة وصل بــين اهــم محيطــات العــالم (الاطلسي-الهندي-الهادي)[٦].

وتأسيساً على ما سبق ســادت عقيدة لدى القيادات الاوروبية مــن ان وجود أي قوة دخيلــة فــي البحــر المتوسط لابــد وان تهــدد الحــائط الجنوبي للدفاع عن اوروبا الغربيــة. ان اقفال قناة السويس وبصفة عامــة الاضطراب في المواصلات، البحرية والجوية، لابد وان يفــرض نتائجــه المخيفة على الاقتصــاد الاوروبــي. يكفي التذكير بالازمة التــي عاشــتها ايطاليا واليونان بفعل مباشر لحــرب عام ١٩٦٧[٧].

وفــي الجانــب الاقتصــادي تتطلع اوروبا الى تأمين احتياجاتهــا النفطية عن طريق البحر المتوســط الذي يعتبر مصدراً هامــاً لأمــدادها بحوالي ٨٠ بالمائة مــن احتياجاتهــا النفطية، فضلاً عن ان ٨٠ بالمائة من احتياجاتها الزراعيــة تصــلها عــن طريق هذا البحر. ولقد بنيت السياسة المتوسطية لاوروبا الموحدة مع الدول المتوسطية على اساس اقامة روابــط تعاون بين شركاء متساوين تأخذ في الاعتبار أمــال ومصــالح مختلــف الاطراف المعنية. وعلى هذا الاساس توجهت هذه السياسة الى ثلاث مناطق هي: منطقة المغرب العربي ومنطقة المشرق العربي، ومنطقــة جنــوب اوروبا.

لقد تولدت قناعات لدى العديد من الزعامات السياسية الاوروبيــة، منذ نهاية الحرب الثانية، بأن اوروبا (الجديدة) سوف لم تنفصل عن شمال افريقيا او تجعل من البحر المتوســط حاجزاً بينها وبين أي تنظيم سياســي اخر. فهذا البحر يجب ان يظل بحيرة

اوروبية وشواطئه، شمالاً وجنوباً، يجب ان ترتبط، بصورة أو بأخرى، بنظام سياسي واحد. لذا تم التأكيد على ان اوروبا الغربية اكثر اقتراباً من دول البحر المتوسط منها الى القارة الجديدة، وان عروبة شمال افريقيا اكثر فاعلية لاقتصادها من غربية الاطلنطي، والسبب، في احد جوانبه، هو حاجة الاقتصاد الاوروبي الى منطقة يمتد فيها تكون بمثابة منفذ لتضخمه الديمغرافي والاقتصادي يجعل من تلك المنطقة التي في متناول يده-شمال افريقيا-الباب الخلفي لاوروبا المتحدة[٨].

****

(٢)

ان تحديد واقع الدراسات الاورو-متوسطية في الجامعات العراقية سيؤشر ان هذه الدراسات، في اطارها السياسي، مكانها هو أقسام، او كليات، العلوم السياسية في جامعات العراق. ولان قسم العلوم السياسية، في جامعة بغداد، الذي تحول الى كلية العلوم السياسية عام ١٩٨٧، هو اقدم هذه الاقسام، أرتأينا ان نجعل منه الحالة الانسب للبحث بخصوص واقع هذه الدراسات، وتطوراتها اللاحقة، التي سيتم التعرف على ابعادها، السياسية، على صعيدي الدراسات الاولية والعليا.

فعلى صعيد الدراسات الاولية اظهر مسح المقررات الدراسية لقسم العلوم السياسية ان هناك مؤلفات تضمنت اجزاء من مفرداتها شرحاً للواقع السياسي في عدد من الدول الاورو-متوسطية، وتوزعت بين حقلي النظم السياسية والسياسة الخارجية.

في اطار النظم السياسية لم تقتصر معالجات مفردات هذا الحقل على الجانب النظري المجرد، وانما شملت ايضاً الجوانب التطبيقية القائمة، فتم بحث نماذج من النظم السياسية المعاصرة طبقاً لمعايير منتقاة تناولت اما النظم السياسية للدول التي تأخذ بمبدأ تحديد مجالات تدخل الدولة، او تلك النظم التي توسع من مجالات هذا التدخل. وتبعاً لذلك تم تناول النظام البرلماني ونموذجه، الامثل، النظام البريطاني ضمن المعيار الاول، في حين جاءت معالجة النظام الفاشي، ونموذجه النظام الايطالي، ليعكس الاخذ بالمعيار الثاني[٩].

وبنفس الاسلوب جاءت معالجات مفردات كتب النظم السياسية المقارنة، حيث تناولت، من بين ما تناولته، تطور ممارسة السلطة في النظم الغربية، على المستويين التنفيذي والتشريعي، في كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا[١٠]، وانواع النظم الحزبية، وتطبيقاتها، في المانيا (النازية) وايطاليا (الفاشية) واشكال الاحزاب سواء من حيث الوظيفة او التنظيم او الحجم في كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا[١١].

وقد خصصت مفردات الاحزاب والنظم الحزبية جزءاً منها

لتناول نظام تعدد الاحزاب (فرنسا) ونظام الحزبين (بريطانيا) الجامد مقارنة مع النظام الحزبي الثنائي الامريكي (المرن)، ونظم الحزب الواحد والحزب القائد في كل من ايطاليا وسوريا على التوالي[١٢].

وفي اطار العلاقات الدولية ستتناول مفردات مادة السياسة الخارجية الجوانب التطبيقية الحديثة في كل من بريطانيا وفرنسا، فتعالج تقاليد هذه السياسة، الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكيفية صنعها وماهيتها، من حيث الاهداف والوسائل، والمشكلات التي تجابهها[١٣].

****

(٣)

لقد نجم عن تحول قسم العلوم السياسية الى كلية متخصصة تطور واضح في حجم الدراسات الاورو-متوسطية وفي نوعيتها. حيث تم تحديث المقررات الدراسية لكي تواكب التطورات التي شهدها العالم بدءاً من نهاية العقد الثامن من القرن الماضي وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين. وقد توزعت الاسهامات العلمية ذات العلاقة على حقلي النظم السياسية والعلاقات الدولية:

١. في الحقل الاول هناك مؤلف يتناول بالتحليل النظم السياسية في كل من الجزائر وايطاليا وفرنسا، انطلاقاً من المبادئ النظرية، لتأتي، بعد ذلك، المعالجة التطبيقية لتلك المبادئ التي تستند اليها تلك النظم، فيتم بحث المؤسسات السياسية (والدستورية) من حيث التكوين والوظيفة، وطبيعة العلاقة القائمة بينها، وبيئة هذه الانظمة وثقافتها السياسية[١٤].

وفي نفس الحقل، ولكن ضمن التفريعات، سوف تكون هناك مؤلفات عن الاحزاب السياسية تتطلق معالجاتها الفكرية:

أ- اما طبقاً للبعد السياسي الصرف فيتم تناول علاقة الاحزاب بالديمقراطية الغربية، ومفهوم الحزب ونشأته ووظيفته وهيكلية بنائه وتكوينه الداخلي والعضوية فيه، وقياداته، والانساق الحزبية، وقد تصدرت النماذج الاورو-متوسطية هذه العناوين فأشير الى وضعها في كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا على مدى التاريخ الحديث والمعاصر[١٥].

ب- او انها تعالج الاحزاب من منطلقها الاجتماعي. وهي، هنا، حتى وان كان طابعها العام يتصف بالتحديد، لكنها، مع ذلك، ليست بعيدة عن الواقع، بمعنى انها ليست فقط تجريد ميتافيزيقي وانما تتوغل في البحث لتسوق امثلة عديدة لها علاقة بواقع الاحزاب الاوروبية: الفرنسية او البريطانية او الالمانية او

الايطالية طبقاً للابعاد الاجتماعية فيها[16].

٢. وفي حقل العلاقات الدولية كان لاوروبا المتوسطية وعلاقتها بالعالم العربي مكانتها في مؤلفات عديدة جاءت مسمياتها تحت عناوين: تاريخ العلاقات الدولية، وعلاقات العرب الدولية في القرن الحادي والعشرين، والاستراتيجية، والدبلوماسية. وقد تناولت هذه المؤلفات قضايا اساسية اهمها:

أ- علاقة دول اوروبا المتوسطية اما مع بعضها في اطار محيطها الجغرافي مما افضى الى قيام تجمعها السياسي (السوق الاوروبية المشتركة-اوروبا المتحدة) او مع خارج محيطها ببناء علاقات متوازنة مبنية على المصالح المتبادلة مع دول الشرق الاوسط عموماً والجامعة العربية خصوصاً[17].

ب- علاقة العرب الدولية ونزوعها، حالياً، نحو تمتين عرى التعاون مع الدول الاوروبية. فيتم التعرض لهذه العلاقات من خلال بحث عناوين محددة من قبيل: اوروبا والامن القومي العربي اوروبا والعرب والسياسة المتوسطية، اوروبا وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، اوروبا والحركات السياسية الاسلامية في الوطن العربي، اوروبا والقضية الفلسطينية، الحوار العربي-الاوروبي، العلاقات الاقتصادية العربية-الاوروبية[18].

ج- الاستراتيجية النووية لكل من بريطانيا وفرنسا[19]، والاستراتيجية الاوروبية ضمن منتظمها الرئيس (الناتو) الذي اودعت فيه مجمل تصوراتها لفعلها الاستراتيجي ليشكل حجر الزاوية لاستراتيجية الامن الاوروبي وسياساته الدفاعية التي تنطوي على ضرورة مواجهة مصادر تهديد، مفترضة، قادمة من تلك المناطق الممتدة من شمال افريقيا والبحر المتوسط ثم جنوب غرب اسيا حيث تهدد هذه المنطقة بصراعات تؤثر على استقرار القارة الاوروبية[20].

د- نماذج من الدبلوماسية الاورو-متوسطية: كالدبلوماسية البريطانية والدبلوماسية الفرنسية[21].

****

(٤)

اذا كان هذا هو واقع الدراسات الاولية فأن الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) قد شهدت هي الاخرى اسهامات وتطورات مماثلة. فهذه الدراسات تشتمل على مرحلتين اساسيتين يتفرغ في اولاهما الطالب للدراسة النظرية لمدة عام، موزعة على فصلين دراسيين، في حين

يتوجب عليه في المرحلة الثانية الشروع في اختيار موضوع رسالته والكتابة فيه.

ان فحص مفردات مواضيع الدراسة التي تم طرحها على الطلبة خلال السنوات القليلة المنصرمة اظهرت اهتماماً واضحاً بواقع نظم اوروبا المتوسطية سواء في مرحلة الماجستير او مرحلة الدكتوراه.

ففي مرحلة الماجستير تم تدريس موضوع "اوروبا الليبرالية" التي اشتملت مفرداتها على عناوين عامة تناولت: التعدد والتلاقي، البراغماتية، المعاصرة، الاحزاب، ومواضيع اخرى اكثر تحديداً كالنظام السياسي البريطاني والنظام السياسي الايطالي. وعلى نفس الشاكلة تمت دراسة نظم اوروبية بعينها ولكن بشكل معمق فعولج النظام البريطاني طبقاً لمفردات ركزت على مراحل الصراع بين المؤسستين التنفيذية (الملك) والتشريعية، ومؤسسات النظام الرسمية، والنظام الانتخابي، والحياة الحزبية من حيث الشكل والاساس، ومظاهر الازمة التي تعاني منها. كما تم تدريس النظام الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة من خلال تناول مؤسسات الجمهورية الرابعة (السياسية والدستورية) والمشاكل التي واجهتها (الجزائر) والتي قادت الى انهيارها، وقيام الجمهورية الخامسة مقترنة بعودة الجنرال ديغول، وحل مشكلة الجزائر وتعديل الدستور وبالاخص طريقة اختيار رئيس الجمهورية، وواقع المؤسسات السياسية والدستورية، ومستقبل النظام السياسي الفرنسي.

وفي مرحلة الدكتوراه فقد تم طرح كل من النظام الفرنسي والنظام الالماني: الموضوع الاول جاء تحت عنوان النظام شبه الرئاسي. وقد تناولت مفردات الموضوع تقديم تحديدات نظرية والطريقة التي اقيم بها دستور الجمهورية الخامسة، ومفاهيم الدستور بين فكرتي السيادة للامة والسيادة للشعب، وطبيعة السلطة التنفيذية (من حيث كونها مشتركة بين رئيس الجمهورية والوزير الاول) وتدرجية القواعد الدستورية والقانونية، والعلاقة بين الدستور والقانون، والكيفية التي يتم بها تعديل الدستور وكفالة احترامه من خلال بيان الرقابة على دستورية القوانين، والايقاف الوقتي لاحكامه، والظروف الاستثنائية، ومستقبل دستور الجمهورية الخامسة واثره على الدساتير العربية وغير العربية.

اما النظام الالماني فان مفردات موضوعه ابتدأت بتحري اصول تشكل النظام المذكور (منذ القرن ١٩ مروراً بجمهورية فايمر، وامبراطورية هتلر الى قيام جمهورية المانيا الاتحادية الغربية) وواقع المؤسسات السياسية الرسمية (السلطات الثلاث ممثلة برئيس الجمهورية والمستشار والبرلمان، والمحكمة الدستورية الفيدرالية) وتطور السياسة الالمانية للفترات ١٩٤٩-١٩٦١، ١٩٦١-١٩٩٠،

واعادة توحيد الالمانيتين، ثم واقع الحياة الحزبية.

••••••••••••••••••••••

(٥)

لاشك ان دراسات، نظرية، كهذه كانت لابد وان تترك اثرها منذ شروع الطلاب باختيار مشاريع بحوثهم في مرحلتي الدراسات العليا: الماجستير والدكتوراه.

١. على مستوى الماجستير كانت هناك رسالتان احداهما حملت عنوان "مستقبل الاتحاد الاوروبي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة"(٢٢)، والثانية تحت عنوان "العلاقات العربية الاوروبية (دراسة في الحوار والشراكة)"(٢٣).

وقد عالجت الرسالة الاولى العلاقة بين الاتحاد الاوروبي والنظام الدولي، ومحددات دور الاتحاد الاوروبي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة وخيارات هذا الاتحاد باعتباره طرفاً (متكافئاً او منقاداً او متكافئاً–منقاداً) في العلاقات الدولية (فتم التعرض للدور الاوروبي في حرب الخليج الثانية، وابعاد دوره الريادي في العلاقات الدولية). اما الرسالة الثانية فانها بحثت العلاقات العربية الاوروبية (من الصراع الى الحوار) والشراكة العربية–الاوروبية من حيث الدوافع والمضامين والخطوات لتصل الى تقييم هذه الشراكة من خلال رؤية تحليلية تتناول ابعادها الجوانب الامنية–السياسية، والاقتصادية–التجارية، والاجتماعية–الثقافية.

٢. وعلى مستوى الدكتوراه كانت هناك خمسة اطاريح اثنتان منها تناولت الموضوع الاوروبي بشكل عام، والثلاثة الاخرى انصبت على معالجة اما سياسة فرنسا او استراتيجتها تجاه العرب:

أ. فبخصوص اوروبا، عموماً، كان عنوان الاطروحة الاولى "اتجاهات الامن الاوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة في الامن الاطلسي والمتوسطي"(٢٤)، وقد خصص فصلان من فصول الاطروحة لبحث الامن الاوروبي في اطار المتوسطية (حيث بحث مفهوم الاورو–متوسطي وتطوراته السياسية، واسباب واهداف التوجه نحو الاورومتوسطية، واليات التوجه نحو الشراكة بينهما) وخيارات الامن الاوروبي بين الاطلسية والاورومتوسطية حيث عولجت اشكاليات الامن الاوروبي المستقل، والسيطرة الاطلسية على الامن الاورو–متوسطي، والامن الاوروبي في ظل الهيمنة الاطلسية–الامريكية.

اما الاطروحة الثانية فقد حملت عنوان "الحوار الاوروبي المتوسطي"(٢٥).

وتوزعت معالجتها للموضوع على مقدمة واربعة فصول وخاتمة وتوصيات: فتم بيان الاهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط وتحديد الدولة المتوسطية، والاطار المفاهيمي للحوار الاوروبي المتوسطي، ودوافع هذا الحوار (السياسية والامنية والاقتصادية) وتأصيل الشراكة المتوسطية وتوضيح ابعادها، وآلياتها، ومستقبلها.

ب. وفيما يتعلق بفرنسا كانت هناك اطروحة الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ عام ١٩٨١: دراسة مستقبلية[٢٦]. وقد درست هذه الاطروحة الاستراتيجية الفرنسية العليا، ومكانة الدولة الجزائرية فيها، وتطور بناء الاستراتيجية الفرنسية وصناعتها حيال الجزائر، عموماً، وفي خلال الفترتين ١٩٨١-١٩٩٠، ١٩٩٠-٢٠٠٠، ومستقبل الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر من خلال طرح ثلاثة مشاهد هي: مشهد الاستمرارية، ومشهد التغيير، ومشهد الاستمرارية والتغيير.

وتأتي الاطروحة الثانية تحت عنوان السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي (عقد التسعينات)[٢٧] ولتتناول الموضوع من جوانب عدة تتوزع على بحث تطور السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي، وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية (من خلال بيان محددات بيئتها الداخلية والخارجية والعوامل المؤثرة فيها) وتقديم نماذج تطبيقية للسياسة المذكورة في المشرق العربي (مثل دور فرنسا في حرب الخليج الثانية، وفي تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي)، ومستقبل السياسة الخارجية الفرنسية في المشرق العربي حيث تم تحديد الاهداف السياسية (المستقبلية الامنية-الاقليمية) والاقتصادية وتقرير مدى استمراريتها او تغيرها في ظل الاوضاع المستجدة.

اما الاطروحة الثالثة فقد ناقشت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات[٢٨]. فتم البدء بتأصيل السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الخليج العربي قبل عقد تسعينات القرن الماضي لتنتقل المعالجة بعدها الى جوانب اخرى تخص صنع واهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الخليج العربي، وثوابت ومتغيرات هذه السياسة تجاه هذه المنطقة، وقضايا الصراع والتعاون (كالصراع العربي-الاسرائيلي، والصراع الاقليمي، والتعاون الاقتصادي-الثقافي-التسليحي) والموقف الذي اتخذته السياسة الفرنسية منهما، واستشراف مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الخليج العربي.

****

(٦)

هذه الاسهامات العلمية في اطار الدراسات المبحوثة قد تم تناولها طبقاً لمنهجية محددة. ولان الرسائل والاطاريح التي أوضحنا عناوينها ومضامينها قد وقعت ضمن حقلي النظم السياسية والعلاقات الدولية، فان مناهج البحث التي استخدمت في اطارهما كانت قد اعتمدت اسلوب الاخذ والاعتماد على اكثر من منهج بهذا الخصوص، حيث زاوجت بين المناهج التاريخية والوصفية والتحليلية والمقارنة، والمنهج النظمي، ومنهج صنع القرار، ومنهج تحليل المضمون، ومثل هذا التنوع في المسالك قد وجد مبرره، من ان مضمون هذه البحوث العلمية، كان متعدد الجوانب اشتمل على تأصيل الأفكار بمعنى تتبع الوقائع أو الإحداث أو الأفكار لتفسير الظاهرة المبحوثة، وإظهار وتعليل الاختلاف وأوجه التشابه بين مختلف المؤسسات السياسية وأنماط السلوك السياسي، أو وصف وتفسير الحياة السياسية. بمعنى اعتبار مفهوم النظام هو وحدة التحليل، او التعرف على مكونات الظاهرة السياسية الخارجية أي القرار الخارجي والمتغيرات المؤثرة فيه.

****

(٧)

هكذا يتضح ان أوروبا المتوسطية قد احتلت مكانتها المناسبة في إطار مناهج قسم العلوم السياسية- جامعة بغداد فجاء تعريف بواقعها، السياسي، في مقررات الدراسة الأولية ضمن حقول معينة هي على وجه التحديد: النظم السياسية والأحزاب السياسية والعلاقات الدولية وما يتفرع عنها من مواضيع أخرى كالاستراتيجية والدبلوماسية. كما ان الدراسات العليا لم تبتعد عن هذا السياق فشهدت، هي الأخرى، سنواتها التحضيرية طرحاً معمقاً لمواضيع عالجت عدداً من نظم أوروبا المتوسطية وعلاقاتها الدولية، لينعكس كل ذلك، لاحقاً، في خيارات تمثلت، برسائل واطاريح، للماجستير والدكتوراه، تناولت نظم وعلاقات وسياسات دول أوروبية متوسطية هي فرنسا وبريطانيا على وجه التحديد.

ويمكن التقرير بان التوجه نحو دراسات أوروبية تتجاوز حدود هذا النطاق الجغرافي أصبحت واقعاً ملموساً في البحث الأكاديمي العالي ايضاً، فهناك، الان، اطاريح تبحث في نظم شمال اوروبا، كالسويد والدانمارك، كما يمكن التنويه، ايضاً، الى توجه سياسة جامعة بغداد نحو عقد اتفاقيات علمية مع بعض الجامعات الاوروبية(***) تتضمن التأكيد على تشجيع تبادل زيارات الاساتذة بين الجانبين، ومنح زمالات لطلبة الدراسات العليا من العراقيين، وتطوير المناهج الدراسية بين المؤسسات العلمية المتناظرة. وبدون شك ان مثل هذه السياسات سيترتب عليها نتائج ايجابية بالنسبة لتطوير الدراسات الخاصة باوروبا المتوسطية مستقبلا.

(١) يمكن الرجوع على سبيل المثال بهذا الشأن الى محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر ١٩٥٩.

(٢) الدكتور محمد صفي الدين ابو العز: العالم العربي في الاطار الجيوبوليتيكي العالمي، محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٧٥-١٩٧٦، دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، المطبعة العصرية، ص٢١١.

(٣) هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الاوروبي، بغداد، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٤) محمد صفوت قابيل: السياسة المتوسطية للسوق الاوروبية المشتركة، شؤون عربية (٣٨) حزيران-يونيو، ١٩٨٤، ص ص ٣٢-٣٣.

(٥) يزيد صايغ: العرب والتحديات البحرية، شؤون عربية (٤٦) حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص ص ١٩٢-١٩٣.

(٦) الدكتور صادق الاسود: تهديدات الامن القومي العربي في البحر المتوسط ودور اسرائيل فيها، شؤون عربية (٣٨)، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

(٧) الدكتور حامد ربيع: الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٠، ص ص ٤٣-٤٤.

(٨) الدكتور حامد عبد الله ربيع: البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٩٦، و ص٢٠٨.

(٩) انظر الدكتور شمران حمادي: النظم السياسية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣.

(١٠) انظر الدكتور حسان محمد شفيق:الانظمة السياسية المقارنة،بغداد،مطبعة المعارف،١٩٨٠.

(١١) انظر الدكتور حسان محمد شفيق: الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.

(١٢) انظر الدكتور شمران حمادي: الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٢.

(١٣) انظر الدكتور فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٧٥.

(١٤)الدكتور حسان محمد شفيق:المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا،بغداد،مطبعة التعليم العالي١٩٨٨.

(١٥)انظر الدكتور طارق علي الهاشمي: الاحزاب السياسية، بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠.

(١٦) انظر الدكتور عبد الرضا حسين الطعان: البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

(١٧) انظر الدكتور كاظم هاشم نعمة: الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر ١٩٩٢.

(١٨) انظر الدكتور سعد حقي توفيق: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.

(١٩) الدكتور كاظم هاشم نعمة: الوجيز في الاستراتيجية، بغداد، شركة اياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨.

(٢٠) الدكتور عبد القادر محمد فهمي: المدخل الى دراسة الاستراتيجية، بغداد، دار الرقيم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

(٢١)الدكتور فاضل زكي محمد:الدبلوماسية في عالم متغير،بغداد،دار الحكمة للطباعة والنشر،١٩٩٢.

(٢٢) قدمت من قبل نوار محمد ربيع، ونوقشت عام ١٩٩٤.

(٢٣) قدمت من قبل طارق تركي محمد العماري، ونوقشت عام ٢٠٠٢.

(٢٤) قدمت من قبل نوار محمد ربيع، ونوقشت عام ٢٠٠١.

(٢٥) قدمت من قبل عباس هاشم عزيز، ونوقشت عام ٢٠٠١

(٢٦) قدمت من قبل صالح سعود، ونوقشت عام ٢٠٠٠.

(٢٧) قدمت من قبل عامر كامل احمد، ونوقشت عام ٢٠٠٠.

(٢٨) قدمت من قبل احمد خضير سعيد الزهراني، ونوقشت عام ٢٠٠١.

(***) حيث زار وفد برئاسة السيد رئيس جامعة بغداد فرنسا في شهر شباط-فبراير ٢٠٠٦ وتم التوقيع على اتفاقيات بين جامعة بغداد وكل من جامعة بواتيه وجامعة بوردو، ومعهد العلوم السياسية في بوردو، وقد كان ضمن الوفد السيد عميد كلية العلوم السياسية.